

لغز

حله^(١) عند رجلين ، أحدهما رئيس الوزراء ، والآخر وزير الداخلية . ويزعم طوال الألسنة أن رجلا ثالثا من كبار الموظفين قد يستطيع مشاركة الوزيرين الخطيرين في حل هذا اللغز ، ولكنهم يابون أن يسموه ويكتفون بالإشارة إليه .

أما نحن فلا نطلب الحل إلا عند القادرين الرسميين عليه ، أى عند رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية .

وهذا اللغز يحيط بصاحب العزة أحمد كامل بك مدير الأمن العام ، فقد نهض الرجل بحماية الأمن كما لم ينهض به أحد من قبله إلا وزير الداخلية حين كان مديرا للأمن العام ، وكانت نتيجة هذه الكفاية الباهرة في حماية أحمد كامل بك للأمن العام أن أخذت الجنايات تنقص ثم تنقص ، وتقل ثم تقل حتى انعدمت انعداما . ومضت الأيام والأسابيع والشهور ، ومصر لا تقع في أرضها جناية ما حتى أشفق الناس من ذلك فبعض العلماء من أصحاب الاجتماع

(١) ١٢ - ٩ - ١٩٣٣

يرون أن وقوع الجرائم ظاهرة من الظواهر الطبيعية ، لا يمكن ولا ينبغي أن تخلو منها جماعة منظمة .

فلما رأى الناس أن مصر قد برئت من الإجرام والمجرمين ، أصابهم خوف لا يشبهه خوف ، وظنوا أن جماعتهم مريضة لأنها لا تؤدي عملها الاجتماعي كما ينبغي .

ولكن الوزارة أعلم بشئون الاجتماع والسياسة من الناس ، فحمدت لمدير الأمن العام كفايته وبراعته ، لأنه حقن الدماء ، وعصم النفوس ، وحفظ على الناس أموالهم وأعراضهم ، ومكنها من أن تعلن مطمئنة أنها قد ظفرت بما لم تظفر به وزارة في أقطار الأرض فمحت الجرائم محو . ولذلك اعترفت لمدير الأمن بالفضل وسجلت له هذه المآثر ، وعجزت عن أن تكافئه كما ينبغي فأشارت إلى مكافأته إشارة موجزة يسيرة ضئيلة حين منحته ثلثمائة جنيه علاوة في كل عام .

وبينا الناس يلومون الوزارة لأنها لم تحسن مكافأة المدير الكفاء ، ولم تبلغ من ذلك رضى الأمة الآمنة مطمئنة ، اجتمع مجلس الوزراء لأول مرة بعد عودة الرئيس العظيم ، ولم يجتمع في دار من دور الحكومة ، ولا في يوم من أيام العمل ، وإنما اجتمع في دار وزير الداخلية ، وفي يوم من أيام الراحة واتخذ قرارا كان وقعه بين المصريين كوقع هذه الفرقة التي روعت نادى الشعب ، وجريدة الشعب ، وأزعجت الشرطة مساء أمس . وكان هذا القرار يقضى بإبعاد مدير الأمن العام عن إدارة الأمن العام وندبه للعمل في مجلس الوزراء

وقد ذهب الناس بعد أن هدأت الثائرة ، واطمأنت القلوب بين الجنوب مذاهب مختلفة في تأويل هذا القرار الخطير ، ستظل أمرا مستورا ، وحجرا محجورا ، لا ينبغي لأحد أن يعرفه أو يظهر عليه . وقال بعض المتأولين إن مصدر هذا الندب إنما هو مذهب أولئك العلماء من أصحاب الاجتماع وعلى رأسهم دوركيم من أن الإجرام ظاهرة طبيعية في حياة الجماعات ، كما أن المرض ظاهرة في حياة الأصحاء ، وكما أن الناس لا بد لهم من أن يمرضوا ليصحوا من جهة وليعمل الأطباء من جهة أخرى ، وليعيش الصيدليون من جهة ثالثة ، ولتكون لكلية الطب حياتها وواجباتها من جهة رابعة ، وليختلف إليها الطلاب وليدرس فيها الأساتذة ، وتشتري لها المعامل ، وتقام لها الأبنية من جهة خامسة ، وليعيش الممرضون والمرضات من جهة سادسة ، ولتشتغل المعامل في صنع العقاقير وتركيبها من جهة سابعة ولغير ذلك من الجهات التي لا تكاد تحصى . فلا بد للجماعات أن تقع فيها الجرائم لتنشأ إدارة الأمن العام من جهة ، وليكون لها مدير ووكيل يرقيان إلى الدرجات العالية ويقبضان المرتبات الضخمة من جهة ثانية ، وليكون فيها المفتشون والعمال من جهة ثالثة ، وليعيش المدبرون والمأمورون والملاحظون والمعاونون والشرطيون من جهة رابعة ، ولتحقق النيابة وارتفاع المحامون ويقضى القضاة ، ويكتب الكتاب من جهة خامسة ، ثم لتنشر الصحف ويتحدث الناس ، وتظهر كفاية الوزراء في ضبط الأمن وحماية النظام من جهة سادسة ، ثم لغير هذا كله من الجهات التي ليس إلى إحصائها من سبيل دون اضطرار إلى الإسهاب والتطويل .

وكان مدير الأمن قد ألغى الجرائم إلغاء ، ومحا الجنايات محوا ، فكاد يقيم الدليل - نستغفر الله ، بل أقام الدليل على أن عضوا بل عضوين ، بل أعضاء في الجسم الإدارى للحكومة قد أصبحت زوائد لاغنا فيها ، ولا حاجة إليها . وإذن فقد تردد مجلس الوزراء ، أيمضى مع مدير الأمن العام فيلغى إدارة الأمن العام ، ويلغى الشرطة ويضيق من اختصاص المديرين ، ومن اختصاص النيابة ومن اختصاص القضاء ؟ أم يبعد مدير الأمن العام عن عمله لتعود الحياة المصرية سيرتها الأولى ؟

وفي مجلس الوزراء رحمة للمصريين عطف عليهم ، ورعاية لهؤلاء الموظفين الذين يعيشون للأمن العام ، ومن الأمن العام ، فأثر مجلس الوزراء نقل مدير الأمن العام ، أو ندبه إذا أردت التعبير الدقيق .

وقال قائلون آخرون : كل هذا ممكن ، ولكننا نرجح تأويلا آخر ، فلم تكذب الحكومة الحكمة السائرة حين قالت « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول » ومن حق الوزارة أن تفكر في نفسها قبل أن تفكر في الناس . وقد رأت الوزارة أن مدير الأمن العام قد أصلح إدارته إصلاحا لم يسبق إليه ، وضبط الأمن ضبطا لا يجارى فيه ، فغارت الإدارات من إدارة الأمن العام ، وغارت الوزارات من وزارة الداخلية . وطلبت كل إدارة أن تجعل أمورها إلى مدير الأمن العام ، وطلبت كل وزارة أن يمر بها مدير الأمن العام . وكثر في ذلك الخصام بين الإدارات والوزارات ، وأراد مجلس الوزراء أن يكون منصفاً عدلاً ، وأن يقبل مطالب الإدارات والوزارات ، ولكن على أن يبدأ

بأولها بالعناية ، وأحقها بالرعاية ، وأجدرها بأن تكون المبدأ والنهاية ، فقرر أن يندب مدير الأمن العام للعمل في مجلس الوزراء حتى إذا ضبط أمور هذه الإدارة الممتازة وأصلحها كما ضبط أمور الأمن العام وأصلحه ، نقل بين الإدارات والوزارات ، مؤثرا الأهم على المهم حتى إذا دار دورته كان قد أتم للأداة الحكومية كل ما تحتاج إليه من الإصلاح .

وقال أصحاب هذا الرأي في تأويل هذا القرار : ألم يبلغكم ما تحدث به الصحف من أن همّ مجلس الوزراء أو رئيسه على الأقل متجه إلى أن يرقى مدير الأمن العام في الدرجة بعد أن زاده في المرتب فيصبح وكيل وزارة بعد أن كان مديرا عاما . هذه الترقية توطئة لم يكن منها بد حتى إذا ذهب المصلح العظيم إلى الوزارات كان أكبر رأس فيها بعد الوزير ، واستطاع أن يتناول إداراتها كلها بالإصلاح جماعات لا أفرادا ، وجملة لا تجزئة . ذلك أدعى إلى الاقتصاد في الوقت والإسراع في العمل وتحقيق الإصلاح الشامل في أقصر وقت ممكن .

قال قائلون آخرون : إنما هذا كله رجم بالغيب ، وتحدث بما لا علم لكم به ، وما ينبغي أن نلتمس التأويل ونغلو فيه . وقد أشارت الوزارة أو ألسنتها في أحاديث غير رسمية ولكن لها قيمتها إلى أن رئيس الوزراء متعب مكدود ، محتاج إلى العناية بصحته والترفيه على نفسه . فهو محتاج إلى رجل ثقة يقوم معه في مجلس الوزراء ، يصرف له هين الأمر ، ويعرض عليه في رفق ما قد يكون عسيرا يحتاج إلى عنايته

ورعايته وكفايته . ورئيس الوزراء واثق بمدير الأمن العام لكفايته أولا ، ولمكانته منه ثانيا . وليس على رئيس الوزراء بأس أن يؤثر نفسه بهذه الكفاية النادرة بين كبار الموظفين . فصلاح الأمر في مصر كلها رهين بصحة رئيس الوزراء من جهة وبصلاح الأمر في مجلس الوزراء من جهة أخرى .

قال قائلون آخرون : إنكم لتلتمسون الظهر في الساعة الرابعة عشرة ، وتشطرون الشعرة شطرين ، وتكلفون أنفسكم شططا . وما بالكم لا تسلكون إلى التفسير أقرب الطرق ، ولا تتخذون إليه أيسر الأسباب ، ولا تقولون إن وزير الداخلية لم يرض عن مدير الأمن العام ، لأن وزير الداخلية ممتاز في شئون الأمن امتياز المدير ، وفي مصر مثل له قيمته ، وهو أن السفينة تفرق إذا وكلت أمورها إلى رئيسين . فقد آثر وزير الداخلية - على مرضه - أن تكون إليه أمور الأمن العام وتخفف من مديره الكفاء ، فطلب ندمه للعمل في مجلس الوزراء ، ومن يدري ؟ لعل العلاوة التي أهديت إلى مدير الأمن العام كانت تمهيدا لهذا النذب ، ولعل الترقية التي يقال إنها ستهدى لمدير الأمن العام أن تكون تنويجا لهذا النذب .

قال أصحاب الجد : مهما تفكروا وتقذروا ، ومهما تحللوا وتعللوا ، ومهما تذهبوا المذاهب في التفسير والتأويل فإن في الأمر غموضا لا يجلوه إلا بيان من رئيس الوزراء . فمن حق الناس أن يعلموا كيف تترك إدارة الأمن العام وليس لها مدير ، مع ما نعلم من حاجة الأمن إلى عناية لم يحتج إلى مثلها في يوم من الأيام . ومن حق

الناس أن يعرفوا طبيعة العمل الجديد الذى سينهض به المدير المندوب
فى مجلس الوزراء ، فليس من المعقول ولا من الأشياء التى تستقيم مع
طبيعة الاقتصاد وحاجة مصر إليه ، واعتراف الوزارة بهذه الحاجة ،
أن يكلف موظف من كبار الموظفين عرض الأوراق على رئيس
الوزراء ، وأن يتقاضى على ذلك ألفا ونصف ألف من الجنيهات .
وعند رئيس الوزراء مكتبه ، ولهذا المكتب رئيس وفيه موظفون ،
وعند رئيس الوزراء السكرتير العام لمجلسه ، ومن وراء هذا السكرتير
العام جيش لا بأس به من الموظفين

ففى الأمر سر يحتاج إلى أن يحل ، ورئيس الوزراء ووزير الداخلية
وحدهما قادران على إظهار هذا السر ، وحل هذا اللغز . والخير ألا
نرجم بالغيب وأن ننتظر البيان من القادرين عليه

ثم تفرق المتحدثون وكلهم ينتظر هذا البيان ، ولكنى أخشى أن
يطول انتظارهم ، ويطول دون أن يظفروا بشئ .